ضبابية أمن المنطقة: قراءة من منظور عراقي

حسين شلوشي*
كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية

* عضو مركز حمورابي

مقدمة

كعادته صيف بغداد ساخناً بطقسه المتطرف أحياناً، ويبدو أن صيف عام 2013 جاء متناغماً تماماً مع اشتداد التطرف، فكانت أشهره الأكثر دموية منذ احتلال العراق 2003، مروراً بالعنف الأهلي 2006 ــ 2007 الى اليوم، وكانت الأشهر تسابق بعضها لأصطلاح الشهر الأعنف في العراق، وحظيت بغداد بالثقل الأكبر من الإرهاب بما يتضمنه من تضحيات مادية وبشرية، على الرغم من توزع هذا الإرهاب على مختلف مناطق العراق.

ولا يختلف اثنان على مأزق الأمن في العراق، ليصبح أحياناً محل تندر للقاصي والداني، ومثلاً سيئاً للتحذير والإنذار، لاسيّما أن هناك مؤشرات تدلل من دون أيّ لبس، على أن المجموعات التكفيرية وقتلة الشعب العراقي قد أعادوا تجميع ممكناتهم البشرية والمادية، تحت ضغط المشروع الذي يراد له أن ينفذ في المنطقة، ولاسيّما ما يجري في سوريا وانعكاساتها على واقع الأمن في العراق، وتبني السعودية لأستراتيجية عدم استقرار العراق، غرضاً رئيساً لإفشال تجربة التحول الديمقراطي[1].

تبني السعودية لأستراتيجية عدم استقرار العراق، غرضاً رئيساً لإفشال تجربة التحول الديمقراطي

(1) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ـ التقرير الاستراتيجي الثاني 2009.

أولاً: القراءة المفقودة

في كل مراحل الإدارة ومستوياتها يعتمد مبدأ حصر الموارد وتحديد الأهداف، كيما يكون مقبولاً الحديث عن شيءاسمه (التخطيط) وما بعد

التخطيط والتنفيذ، فضلاً عن عنصر آخر مكمل وهو (التقويم) الذي يستتبع تنفيذ الخطة، بغية تحديد مستويات النجاح فيها، وكبح الانحرافات عن مسار الخطة، وهو أن حدث فقد يتطلب إعادة النظر بالخطة أو اجراء التعديل عليها.

ولا يبدو واقعياًبأن هناك ثمة ادارة معينة لمستويات محددة، يمكننا عن طريقها إمكانية الحديث عن وجود التخطيط من عدمه، ولذلك فإن مسار قراءة (المشكلة) الأمنية في العراق، لايتأتى على وفق مسار السياق الإداري المشخص والمعروف، إنما يأتي في سياق الوقوع في المشكلة، ومن ثم التفكير بـ(الترتيق) الذي عادة ما يسمى الخطأ في المعالجات، لأنه لايتجاوز حدود المشكلة الآنية ولو تكررت لأعيدت ذات الممارسات من الصفر كما تحددها (خلية الأزمة).

تجربة ومفهوم (خلية الأزمة) في العراق مختلف عن دول أخرى، فهي تشكل وحدة ادارية «سلبية» وليس ايجابية

وربما تكون تجربة ومفهوم (خلية الأزمة) في العراق مختلف عن دول أخرى، فهي تشكل وحدة ادارية «سلبية» وليس ايجابية، لأنها ببساطة شديدةإما أن تكون ضامنة لإنقاذ الحكومة بعينها، أو مسؤولين فيها من المشكلة، أوأنها تكون مخترقة لجهات (خلق الأزمات)، وفي كل الحالات فإن الدولة والمواطن غير مستفيدين من هذا الوجود، بل هو يفاقم الأزمة وصولاً إلى عقم الحلول.

وقد يجد البعض فهماًآخر لما تقدم، بأن هناك ترحيلاً متعمداً (للمشاكل) و(العقد)، واعتماد التركيد والتسكين من دون جراحة حقيقية تستأصل المرض بسبب حالة القلق وعدم الاستقرار في وضع البلد، فيما يرى آخرون ومنهم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، من أن قلة الخبرة في اختصاصات ادارة الدولة، هي من يؤخر الكثير من الحلولأو التقدم في الملف الأمنيولا سيّما.

وطرف ثالث يرى أن التحديات التي يواجهها العراق في ملف الأمن، هي أكبر بكثير من قدراته وامكانياته، وهذا ما قاله عضو البرلمان العراقي ياسين مجيد، وآخر يرى أن الحكومة همشت الكفاءات واعتمدت الطائفية والحزبية بدلاً عنها، وإذا كانت الحكومة غير قادرة فعليها أن تسلم السلطة للكفاءات، وهذا رأي المتهم بالإرهاب والمطلوب للقضاء العراقي طارق الهاشمي،

وشاركه في الرأي آخرون من مجموعته السياسية وطائفته، وفي كل الاحوال فإن هذه الآراء ليست في مورد رحمة الاختلاف والتنافس، إنما هي تقع في دائرة الصراع السياسي والدفاع والهجوم بين الأطراف السياسية.

وقبالة هذه الآراء جميعاً، هناك رؤية علمية حقيقية، ترتكز على معطيات ليست تجريبية (امبيريقية)، ولم تكن محض حسابات ورقية مثالية مغالية في تجريدها، بل هي في معطياتها على الأرض تمثل دفقاً حقيقياً، موردها الممكنات المتوافرة ببعديها المادي والبشري، ناهيك عن الخبرة التي توافرت في مراحل تاريخية معينة، أو أنها وليدة مجابهة الإرهاب والاحتلال للسنوات 2003 ـ 2011، ولاسيّما أن الاحتلال الأميركي يتحمل المسؤولية الكاملة عن أمن العراق، وفقاً للشرعة الدولية ببعدها القانوني والاخلاقي، إلا أن الادارة الأميركية أعلنت رسمياً أنها فتحت حدود العراق لتجميع الإرهابيين على أرضه، لتكون منازلتهم بعيداً عن الأراضي الأميركية، كجزء من استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي تبناها الرئيس الأميركي بوش الابن عام 2002.

الاحتلال الأميركي يتحمل المسؤولية الكاملة عن أمن العراق، وفقاً للشرعة الدولية ببعدها القانوني والاخلاقي

وهناك من يرى أن العراق يحتضن موارد كبيرة وكثيرة في جوانبها البشرية والمادية، إلا أنها إما أن تكون مهدورة أو غير محسوبة أصلاً في موارد الدولة العراقية، لأن أهداف بناء الدولة غير واضحة، وهذا الرأي يذهب إليه الاكاديميون وذوو الاختصاص.

مما تقدم نجد أن ما يجري في العراق، هو مسار قارب يأخذه التيار في البحر أو النهر، والراكبون لايملكون غير الانتقال من جانب الى آخر، حتى لاينقلب بهم القارب، أما ما يؤول إليه وأين يرسي وماذا يواجهه وكيف يواجه وأين سيصل، فهذا مفقود وتقوده الرياح الدولية والعربية والإقليمية، وإن كان هذا الوصف الخارجي لقارب البلد، فإن الراكبين فيه لايتصرفون بإدراك المصير الواحد في النجاة والغرق، إنما ايماءاتهم للآمنين في الخارج تزيد من الأخطار المحدقة بهم جميعاً.

وإن كان لابد من تثبيت المفقودات الكبرى لقراءة المشهد، فلابد من العودة الى (عناصر الدولة) في الأرض والشعب والسيادة أو (السلطة)، والتفتيش عن حجم التفريط بهذه العناصر، وإذا كان مفهوم الأرض (حدود البلد)، قد

خضع الى متغير النظريات السياسية ونظريات الأمن القومي للدول العظمى من قبيل العالم الجديد، والعولمة، والفرصة المضافة، وحقوق الأقليات، فضلاً عن التطور الاجتماعي السياسي وكتابة الدساتير الجديدة، بما يلائم هذه المتغيرات ومنها تم الالتفاف على مفهوم (وحدة الأرض)، فمن السهولة بمكان العبث بعنصر الإنسان الذي يتحرك ابتداءً وينفعل مع (ملاذ المجموعة) و(التفاعل السلوكي)، وبعد تفكك الأصلب من عناصر الدولة، فإن السلطة المنتجة أو المفرزة منه وبلا شك ستكون مفككة وضعيفة، إذا كانت مظاهر الضعف والتفكك تبدو طبيعية، بقياس التحول الأكبر في بلدان الشرق نحو (أنظمة ديمقراطية) بإدارةومفهوم غربي (ديمقراطية براغماتية)، فلابد من استعدادات أخرى وخطوات تحول أخرى منسجمة بذاتها، وصدق ووضوح أكبر يسود بين الناس، أن احتلال العراق وانفجاراته قبل الاحتلال وفي أثنائه، وبعده، ناتجة عن فراغ (القيادة) وسياسة (التجهيل) المستمرة، أما الحديث عن التحول أو الانتقال فَلَم يأتِ وقته بعد. وليس ببعيد عن التوصيف العام في قراءة ما يجري في العراق، والاقتراب الواقعي يعد من أهم المفقودات في المشهد السياسي العراقي الآن ويتضح ذلك في الآتي :

أولاً: أن المتصدين للعمل السياسي لايقدرون إسقاطات سلوكهم وخطابهم السياسي على المجتمع، وإن التذاكي بينهم (السياسيين)، واللعب في مفردات اللغة والسياسة بغير محلها، أنتج رواجاً واسعاً لحديث الناس وتعاملهم فيما بينهم بذات الطريقة والكيفية، بمعنى آخر تعويم وعياً سياسياً مزيفاً خالياً من قيم الثبات والمواجهة والمبادرة، والشعب الذي يغلب عليه اللقلقة السياسية سيكون شعباً غير منتج ومتكئ على فرص الوهم السياسي، من دون الالتفات الى مقومات كل الميادين الآخرى، وهي حلقة الاقتصاد والعلم. ومن هنا يزداد التنافس السياسي بعنوانه الخطأ (الصراع على الفرصة السياسية).

ثانياً: المفقود الآخر هو قراءة القرار الدولي الأميركي تحديداً والإقليمي، في إنتاج (دولة فاشلة) في العراق، والتي قد يسميها الأدب الغربي ورأيه العام بالدولة «الهشة»، في مقابل الدولة الصلبة القادرة على مواجهة التحديات أو التهديد لدول أخرى (اسرائيل)، إلا أن دول الخليج ولا سيّما السعودية ـ الكويت ـ الإمارات ـ البحرين ـ قطر،

دول الخليج ولا سيّما السعودية ـ الكويت ـ الإمارات ـ البحرين ـ قطر، ودول عربية أخرى ومعها تركيا، تريد العراق دولة فاشلة

ودول عربية أخرى ومعها تركيا، تريد العراق دولة فاشلة[2]، بمعنى الكلمة تدار من الحواشي والأذيال والخواصر، وليس لها قرار أو فاعلية أو رأي أو تأثيرأو انعكاس في محيطها.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: أميركا وأزمة السلطة العالمية، دار الكتاب العربي، 2012.

ثانياً: تحولات المشهد ومحدودية الإجراء

لم يتغير القرار الأميركي في حكومة عراقية هشة، تتوسل الدعم السياسي والأمني منها بل زاد تركيزاً بعد الهزيمة الأميركية في العراق وتصاعد الأزمة السورية[3]، قبالة ثوابت أميركية في حماية أمن اسرائيل وحماية الفرصة الاقتصادية الأميركية في العراق، لكن الدور الإقليمي رمى بكل ثقله داخل العراق، ولاسيّما بعد خروج الاحتلال الأميركي وانفجار المجتمع العربي (الشعب)ضد أنظمته الشمولية، وقد حشرت هذه الأنظمة في زاوية مقتل حرجة اسمها (ارحل).

(3) ديفيد اغناتيوس، صحيفة ستارز اند نيوز الأميركية ـ 4 اكتوبر 2013.

بعد النجاح في رحيل زين العابدين بن علي وحسني مبارك، وهما معاً يمثلان الدعم الأميركي لحكومات المنطقة، مما عزز زخم وعزيمة الجمهور والأحزاب المعارضة في الدول العربية المقهورة ظلماً، كذلك فإن هذين النظامين مدعومين من العربية السعودية، ولكنها تستطع منع ما حصل لهما بأي شكل كان. إلى جوار ذلك هناك عراق يحتفل بطرد الاحتلال الأميركيمن أراضيه، والآمال معقودة لاستقلال ودور إقليمي ودولي لهذا البلد، الذي يملك مقومات وكوامن الدولة الفاعلة، فجاءت ردات الفعل مستفزة ومستنفرة من الدول المستهدفة للتغير، وخصوصاً النظام السعودي، الذي اعتمد استراتيجية نقل الأزمات الى الخارج عبر تاريخه السياسي، والاعتماد الكامل على الإدارة الأميركية بإدارة ملفاته السياسية والاقتصادية، وكذلك يعرف هذا النظام موقعيته في تحقيق أمن أميركا وإسرائيل، ويعرف أنه يمثل الجزء الأكبر في نفيضة الهجوم الأميركي ضد جمهورية إيران الاسلامية، المتكون من دول الخليج وتركيا والأردن. فوثب هذا النظام للانقضاض على الخواصر الهشة في المنطقة مستنداً إلى خطابه (الطائفي). والداعمين له في العراق.

لم يتغير القرار الأميركي في حكومة عراقية هشة، تتوسل الدعم السياسي والأمني منها بل زاد تركيزاً بعد الهزيمة الأميركية في العراق وتصاعد الأزمة السورية

وباشر هجومه الكاسر على العراق بلا حدود أو محددات،

بعد أن عزز ذلك بإيواء قيادات البعث (عزة الدوري)، الذين انقلبوا ثانية على الحكومة السورية التي أوتهم أكثر من ثماني سنوات، ليتركوا شعاراتهم القومية في مزابل الطائفية، فالتحالف السعودي البعثي، والآخر مع أحزاب عراقية مشتركة في العملية السياسية، فضلاً عن جماعات طارق الهاشمي (نائب رئيس الجمهورية السابق والمطلوب للقضاء العراقي حالياً)، أنعشت المنظومة الاستخبارية السعودية بقوة داخل العراق، ولا سيما في جانبها الأمني، لأنها جمعت التفصيل اللوجستي الكبير ومتراكمات عملها الأمني كدولة كبيرة في المنطقة، وتملك إمكانات فنية وبشرية في هذا الجانب، فضلاً عن إدارتها المعروفة لمجاميع من (تنظيم القاعدة) واستثمار الامتدادات العشائرية بين الدولتين (العراق والسعودية)، هذه الإمكانات أعطتها المرونة الكافية للتخطيط الاستخباري والتنفيذ الأمني بكافة الطرق والأساليب، مادامت لاتكترث لحدود معينة بتنفيذ العمليات الإجرامية، فصارت النتائج بحسب على أساس (عدد التفجيرات) وعدد الرؤوس والجثث وليس غير.

وفي الجانب السياسي قدمت مشروعها في العراق وأسمته (مشروع الدولة السنية)[4]، وبادرت في الامتداد إلى حكومة إقليم كردستان وقوميات أخرى من غير العرب، وعلى هذا الأساس بذلت جهدها لاستمالتهم طائفياً، إلا أنهم لم يحققوا شيئاً مهماً في الإقليم، ولكن هذه المبادرة عمقت مشروعها في مناطق أخرى من العراق ولا سيّما الغربية منها، رفع شعار (الحكومة الصفوية) في بغداد، لتوسيع الفجوة بين مكونات الشعب العراقي وإضعاف خطاب الحكومة العراقية (حكومة المالكي)، لأن السعودية تدرك أن جمهورية إيران الاسلامية تدعم الحكومة العراقية وتريد استقرار العراق، وفي أقل تقدير أن هذا الاستقرار يصب في مصلحة إيران.

(4) راشيل برونسن، صحيفة نيويورك تايمز ـ 21 اب 2013.

الزخم الاستخباري والأمني وبإدارة دموية (بندر بن سلطان)، زاد اندفاع النظام السعودي نحو مهمة إفشال حكومة أو دولة العراق

بهذا الزخم الاستخباري والأمني وبإدارة دموية (بندر بن سلطان)، زاد اندفاع النظام السعودي نحو مهمة إفشال حكومة أو دولة العراق، وصارت تستبق الخطط الأمنية العراقية وآخرها العملية الأمنية التي جرت في أربيل عاصمة إقليم كردستان مطلع تشرين الأول 2013، لقطع الطريق أمام بغداد في الاستفادة من إمكانات الإقليم لمعالجة أمن المركز، أو أنها تذهب إلى

تجنيد محترفين في مناطق ذات صبغة طائفية معينة، وإغوائهم للقيام بأعمال إجرامية على أبناء جلدتهم، وتخلط الأوراق للعبث في النسيج الاجتماعي العراقي، ومنها استهداف مجالس العزاء كما حصل في فاجعة مدينة الصدر التي راح ضحيتها أكثر من 300 شخص بين شهيد وجريح في أيلول 2013، وبذات القدر وأكثر منه عملت على تفكيك الصحوات في المناطق الغربية، عبر الإغواء والتجنيد الطائفي أو الاستهداف المباشر، وبذلك تكون قد حاصرت الحكومة العراقية تماماً.

الحكومة العراقية من جانبها ما زالت واقفة بإجراءاتها التقليدية، ومقيدة بمحددات كثيرة، لعل أهمها الخوف، والتردد من الخارج والداخل مع وهم الممارسة الديمقراطية، فضلاً عن تفاصيل إجرائية من قبيل (القانون، الفساد، الإدارات الضعيفة، الالتزامات الحزبية وغيرها)، حتى إنها لم تستطع أن تنجز عقداً واحداً لشراء الأسلحة الروسية، وما زال السجال فيه مستمراً بين الحاجة والفساد والتعطيل المتعمد.

ولم يكن الدور السعودي هو الوحيد العابث بالأمن العراقي، بل هناك دول أخرى لها دور وأهداف، ربماتختلف عن حاجة وأهداف النظام السعودي، كما هو الحال بالنسبة إلى الدور التركي، فهما قد يشتركان بالخطاب (الطائفي)، والتحريض، ويشتركان بآليات التنفيذ، والاجرام.

فبقدر البذخ السعودي لإفشال (الحكومة العراقية) هناك الفعل التركي لحصاد النفوذ والاقتصاد

إلا أنهما يختلفان في الأهداف فبقدر البذخ السعودي لإفشال (الحكومة العراقية) هناك الفعل التركي لحصاد النفوذ والاقتصاد، وقد يصل التداخل الى حد الاشتباك مع السعودية في العراق، إن العلامة الفارقة الكبيرة في تردي وانحدار الوضع العراقي في جوانبه الأمنية والسياسية هي (الطائفية)، وهذه طفت على السطح، ليس لأنها السبب الأصيل في هذا الوضع السياسي، إنما لأنها الأداة الوحيدة الكبرى التي استخدمت للنجاح والفشل، فكانت المظلوم الآخر مع الشعب العراقي ودياناته ولأنها استخدمت إلى حد الاستهلاك، فقد تم إنعاشها بشكل كبير في الإزمة السورية، وعبرت شرارتها الى لبنان وتأسست في تركيا، وتتقطع أوصالاً في البحرين والسعودية، وبذلك هيمنت على كامل المشهد الأمني في منطقة المشرق الاسيوي، وتنذر بإنفجار عالمي يحرق كامل المنطقة وسيلقي بضلاله على مصالح الكبار.

ربما يكون هذا التدويل للـ (طائفية)، وتهديدها لمصالح الكبار يخفف الوطء عن السياسيين العراقيين، ويسد ثغرات العجز لديهم، وذلك عبر التغيير في قواعد الاشتباك تارة، والتغيير في استراتيجيات اللعب بكامل المنطقة تارة أخرى.

لقد نتج عن الأزمة السورية، ووقائعها على الأرض بمسارها التفصيلي، إعلان كامل الأدوار والأهداف لجميع الأطراف الدولية المشتركة، وأفرز الجبهات المتحالفة في جانبي الصراع بشكل واضح ودقيق، وبذلك خرج قرار الحرب الدولية (بين دول المنطقة) أو الحل في الأقليم، من أيادي دول المنطقة وتحول الى الكبار.

كذلك فإن المواجهة العلنية في سوريا، أفرزت نتائج أخرى ترفع دول بعينها الى موقعية جديدة، كما هو حال (روسيا، الصين، إيران)، وسحب أخرى الى تصنيف جديد، كما هو الحال في (تركيا)، التي باتت تنعت بالطائفية، بعد أن تلوثت بدعم تنظيم القاعدة (جبهة النصرة) الأجرامي لإسقاط حكومة بشار الاسد، وبذلك ابتعدت كثيراً عن حلم الاتحاد الأوربي وفقدت شرعية الدفاع المشترك مع حلف شمال الاطلسي، فضلاً عن تمزيق علاقاتها الإقليمية مع إيران والعراق والسعودية، فضلاً عن خسارة مصر بعد 30 ـ حزيران 2013.

من جانب آخر فأن الولايات المتحدة قد تكون خسرت موقفاً اعتبارياً لها، وخذلت دولاًحليفة من مثل تركيا، السعودية، قطر، إلا أنها على مستوى مصلحة الأمن القومي الأميركي وحماية إسرائيل، تكون قد حققت نتائج أخرى في الجانب الفعلي العملي، وذلك عن طريق التسوية السياسية وما ترتب عليها من قرار تدمير أسلحة سوريا الكيمياوية، والمباشرة فيه لتحقيق الإطباق على هدف الدولة الفاشلة في سوريا، إلا أن العنوان العام لسوريا بقي كما هو حليفاً استراتيجياً لروسيا، وكذلك لإيران ويمثل جبهة لحزب الله وفصائل مقاومة أخرى.

ما يعني أن حفظ الأمن الاسرائيلي لم يزل غير متحقق في الإجراء الأميركي، وهذا يعد تراجعاً لها وهذا ما يثير سؤالاً تهكمياً؟، هل أن أميركا ستترك العراق كذلك الى الجبهة الآخرى، أو تستعيده أو تتنقل إلى إنشاء جبهة أخرى لضبط أمن منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً : استراتيجية أمن الشرق الأوسط الجديدة

يقول الكاتب العربي الفرنسي أمين معلوف في كتابه (اختلال العالم).. إننا دخلنا القرن الواحد والعشرين بلا بوصلة...[5]، ثم يستطرد بالدور والاستراتيجية الأميركية للهيمنة على العالم، ويعده وهماً كبيراً لأنها أي (أميركا)بحسب رأيه ستستنزف في هذه الاستراتيجية، رأي السيد معلوف وغيره ليس غائباً عن الإدراك الأميركي، ومثل ما هو مدرك للجميع خطورة التأجيج الطائفي المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط، والذي ينذر بكارثة إنسانية واقتصادية في المنطقة والعالم.

(5) أمين معلوف، اختلال العالم، دار الفارابي، 2013.

يقول الكاتب العربي الفرنسي أمين معلوف في كتابه (اختلال العالم).. إننا دخلنا القرن الواحد والعشرين بلا بوصلة

كذلك فإن التحالفات الجديدة بين القوى الاقتصادية الكبرى كما في الصين، والعسكرية الكبيرة الروسية، والايديولوجية الايرانية الثابتة بالتوازي مع قدراتها العسكرية المهددة لأمن اسرائيل، وكذلك دول البريس في الجوار القاري لأميركا والعالم، تقادم حلفاء أميركا في المنطقة (دول الخليج)، فضلاً عن الأزمات الأميركيةالمهمة من قبيل أزماتها المالية الحالية، والتي يرى بعض المحللين الاقتصاديين، أنها ستأتي بنتائج جديدة في عقد من الزمن، قد تنال من الدولار الأميركي نفسه، الى جوار ذلك فإن منظري الاستراتيجيةالأميركية ومراكز البحث فيها أشاروا الى عدم الاستغناء عن الاقتصاد والجيو ـ ستراتيجية العراقية.

إن مجموعة العوامل هذه وغيرها من تفاصيل لساحات الشرق الأوسط وأزماته، وربطها بثابت المصلحة الأميركية العليا، دفعها الى طرح خططاً جديدة تستوعب المشاكل المتناقضة عبر التحول في الاتجاهات وليس التدوير.

والنشاط الدبلوماسي الذي قام به الرئيس الايراني روحاني في نيويورك، وبرغم الاختلاف والانقسام عليه في داخل إيران والمنطقة والولايات المتحدة، بين مؤيد للانفتاح الايراني على الغرب وبين معارض له، إلا أنه فتح آفاقاً سياسية وأمنية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وأن التقارب الأميركي الايراني الذي بدء خطواته الأولى، قد ركز استحقاقات دول المنطقة وأدوارها في صنع القرار الدولي،

أن التقارب الأميركي الايراني الذي بدء خطواته الأولى، قد ركز استحقاقات دول المنطقة وأدوارها في صنع القرار الدولي

ولاسيّما بالنسبة إلى الجمهوريه الإيرانية بوصفها لاعب الإقليم الأكبر، وهذا الاستحقاق لايمكن تجاوزه أو تقييده باستمرار هذا التقارب أو توقفه، مادام هذا الحوار جاء على مقدمات ومعطيات واضحة بالنسبة إلى أميركا، وأهداف إيرانية أكثر وضوحاً تتعلق بمشروعها النووي، وفق منطق الحاجة الوطنية الاستراتيجية الضرورية أولاً، وجهدها الذاتي في بناء دورها الاقليمي والدولي ثانياً.

أن الحرب الباردة (لحماية اسرائيل) في المحيط الإسلامي والعربي، اصبحت تشكل عبئاً سياسياً واقتصادياً على أميركا بحسب كيسنجر

ومن الجانب الآخر فإن الولايات المتحدة ليست في حالها الأفضل، كدولة عظمى تقود العالم لوحدها، وسط تنامي الطموح الدولي الآخر لمقاسمتها هذا الدور في الهيمنة، أوانحدار حلفائها في المنطقة (تركيا، دول الخليج) الى مستنقع الطائفية، والإرهاب الذي بات يهدد الحلفاء الآخرين لأميركا في المنطقة (الأردن، اسرائيل)، فضلاً عن أن الحرب الباردة (لحماية اسرائيل) في المحيط الإسلامي والعربي، اصبحت تشكل عبئاً سياسياً واقتصادياً على أميركا بحسب كيسنجر.

وفي السياق نفسه يرى كبير كتاب لجان البيت الأبيض جيفري ارونسون (Geoffrey Arnson) (أن أي جهد يهدف إلى بناء شرق أوسط جديد قائم على أن تحتفظ إسرائيل فيه على تفوقها الأحادي بصعيد غير تقليدي ـ نووي، كيمياوي، بيولوجي، ربما يساهم كثيراً في إضعاف الأهداف الأمنية الواسعة النطاق التي تسعى واشنطن لتحقيقها في البيئة الناشئة)[6]، وذات الكاتب يرى أن على إسرائيل (إما أن تتكيف أو تموت). يرى الكاتب أيضاً أن إسرائيل ترى فائدة لها في عزلة إيران وضعفها الاقتصادي. ولذلك ستعمل على مواجهة التواصل الأميركي الايراني وتقوية حلفها مع دول الخليج.

(6) جيفري ارونسون، موقع المونيتير ـ 3 اكتوبر 2013.

أما في معهد السياسة الدولية في لندن فإن رئيس برنامج الجيوسياسي الكاتب كريس ليوني (Chrism Luene) يرى ضرورة القيام بمراجعة كاملة للسياسة الغربية تجاه المنطقة)، وذات الكاتب يجد أن أحداث الشرق الأوسط الخاطئة على مدى السنين الماضية بما فيها (سورية)، تعزى إلى الحرب الباردة الإقليمية الدائرة بين السعودية، ودول الخليج السنية، وإسرائيل، والأردن من جهة وبين ايران الشيعية، وحلفائها

الحرب الباردة الإقليمية الدائرة بين السعودية، ودول الخليج السنية، وإسرائيل، والأردن من جهة وبين ايرانالشيعية، وحلفائها الاقليميين من جهة أخرى

الاقليميين من جهة أخرى[7]، وأن الولايات المتحدة والغرب يقدم دعماً نشيطاً إلى المحور السني الإسرائيلي.

(7) كريس ليونين، صحيفة ناشنال انتريست ـ 26 ايلول 2013.

هذه المحاور الدولية وتمحورها بمثابات الدول العظمى، أصبحت تشكل عبئاً على الجميع، وإن كانت بنسب مختلفة، إذ إن حجم الأعباء يقاس نسبياً مع قدرة وقابلية التحمل، وامكانية التنازل عن مستويات الترف الاجتماعي بين الدول، وليس بأرقام الموازنات ومستويات الدخل الرقمية والقدرات العسكرية وحدها.

هذه الاعباء اذا اضيف لها هاجس التدمير العالمي، فإن الجميع يفكر (بنفسه) أولاً، ليرضخ إلى حلول (المشاركة) بديلاً عن (العزل) والتصادم المستمر، ويتقدم مبدأ التعاون على مبدأ التنافس[8].

(8) زكاري فلينغهام، صحيفة جيوبولتيك مونيتير، 2 اكتوبر 2013.

إن التأملات والحراك السياسي الجاري حول منطقة الشرق بأكملها، جاء على هواجس الاخطار المحدقة المنعكسة من العراق وسوريا، وتنامي سواد الحركات التكفيرية الوهابية في المنطقة وامتدادها نحو العالم بأكمله. فقد بات التكفيريون يهددون أمن الولايات المتحدة في عقر دارها، وكذلك يشكلون قنابل والغام مدمرة في جوار روسيا، ونيران وبارود حول المصالح الاقتصادية بالمنطقة، والأهم من ذلك إن هؤلاء لايستطيع أن يدعى أحدُ الكاملة السيطرة عليهم، بضمنهم دول المنشأ (السعودية والخليج) والمستثمرين الآخرين (تركيا، إسرائيل، أميركا، دول الخليج).

ولذلك يعتمد فكرة بناء الأمن الجديد يعتمد الدول غير المؤسسة، أو الداعمة لهؤلاء في المنطقة (روسيا وإيران)، وباشتراك الولايات المتحدة لضمان أمن مصالحها وترتيب أوضاع حلفائها في المنطقة، على مبدأ (التعاون والمشاركة)، وهذا التوافق الدولي يدعم ويؤسس لاستقرار الأمن في سوريا والعراق، بوصفها أحد حلفاء لـ (روسيا وإيران)، وللعراق حظوة استراتيجية ولا سيّما لدى الولايات المتحدة.